



منسوب اليه مع تباينه فان المحي في جاريف زيد الظرف
 ليس في قصه منسوب اليه زيد منطلقا بل زيد المقيد
 بقيد الظرف وكذا في جاني العالم زيد وجاني زيد
 فلي التبع على التابع حكم المتنوع معي متي صحا والتابع المتنوع
 معا كمن زيد اليه وكان الثاني هو الماورد في المعية فان كان
 اشباعا على العالم عليها معات تطبيقا للفظ بالجزء والظرف
 اثر لا وجه لما فعل المولود في تخصيص النعت بالذکر وايضا
 فان ظم لم غير الملو بالعبارة حيث قال في النعت ولم قبل
 والنعت وعلته نعت لك للامعان بجمع قوله على راي
 الاخيران لو نسق الكلا على شرط واحد لئولم ان القيد
 اليه جميعها فان قلت لا ضيرة هذا النوع ان الخلافة في
 في الكلا من قلت كانه قصه لان توثيق راي للتعبير فان
 اليه اضعف هذا القول جدا وليس الهواة كذلك فانما
 اعين **فيما عدله** اي فيما عدل المذكور من الاصول لا في
وهو اي العالم عينه عالمه في الاسم لا في الفعل والتقدير
 وصحح عالمه الاسم في زرف العالم على المضاف فان قلت
 لم لا يتعلق الظرف بالضمير كونه هنا عالمه على العالم كما جازع

العالم بل المصدر في تخوم ركب زيد حسن وهو غير
 تتبع قلت محتاج اليه نقل وقد قال ابن هشام في حواشي
 على التسهيل لا اعلم احدا اجاز اعمال اسم الباعل ضم
 له يوجد ويحصل **الفاعلية** وهي كون الاسم
والفعولية وهي كون الاسم فضلا **والاضافة** وهي كون الكلمة
 مضافا اليه **المقتضيا للرفع والنصب** والحق خفيفة
 تلك المتنقيات لولم يوثق فيها هذه العلامات كالمية في المثال
 وذلك انك لو قلت ما احسن زيد لستكون فيها احتمالان يكون
 الغرض التمجيد فيكون احسن فعلا مقتضيا للرفع زيد وان
 الغرض تفضيل المحسان فيكون احسن فعلا مقتضيا للنصب
 زيد وان يكون الغرض الاستفهام عن احسنه بغير
 زيد فيكون احسن اسم تفضيل مقتضيا لكون زيد مضافا اليه
 وكذا ان الرفع والنصب في الخبر هذه المعاني في شانه
 الصورة وتقتضي بعضها عن بعض وانما اقتضاها الفاعلية والمفعولية
 ولاضا فتعريف الخبر والمحافظة على حصولها في ما يربط
 يكون فيها هذه العلامات كما اريد في خبره على الرفع في ذلك
 حال الباب **قاي** هذه الامور القوية التي هي الرفع والنصب